البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2020

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% مقارنة مع عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 1.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2% خلال ذات الربع من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2019 ليصل الى 19.0% مقابل 18.6% خلال عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 14,563.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 35,685.4 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 27,636.5 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 35,323.5 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 1,668.2 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 106.2 مليون دينار (-2.0% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 123.0 مليون دينار (-2.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 129.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,867.4 مليون دينار (57.1% من GDP)، بينما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 38.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,299.8 مليون دينار (39.3% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط من عام 2020 ليصل إلى 30,167.2 مليون دينار (96.5% من GDP) مقابل 30,076.2 مليون دينار (96.7% منGDP) في نهاية 2020.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الاولين من عام 2020 بنسبة 14.5% لتبلغ 986.6 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 1.8% لتبلغ 2,202.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 12.0% ليصل إلى 1,215.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من عام 2020 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 10.7% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 16.6% بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الاول من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 5.4% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,944.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 14,563.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 35,685.4 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 27,636.5 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 35,323.5 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 1,668.2 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 13,137.6 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2019		نهاية آذار 2019	2020
US$ 14,329.3	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 13,241.3	US$ 14,563.2
7.0%		-1.1%	1.6%
34,969.7	السيولة المحلية	33,258.8	35,685.4
4.8%		-0.3%	2.0%
27,079.7	التسهيلات الائتمانية	26,352.3	27,636.5
3.7%		0.9%	2.1%
23,996.2	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,297.5	24,537.7
4.3%		1.2%	2.3%
35,305.3	إجمالي ودائع العملاء	33,754.5	35,323.5
4.3%		-0.3%	0.1%
27,107.3	ودائع بالدينار	25,680.3	26,825.7
5.6%		0.1%	-1.0%
8,198.0	ودائع بالعملات الأجنبية	8,074.2	8,497.9
0.2%		-1.3%	3.7%
28,292.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	27,154.5	28,554.5
5.0%		0.8%	0.9%
22,130.5	ودائع بالدينار	21,131.9	22,195.1
6.2%		1.4%	0.3%
6,161.6	ودائع بالعملات الأجنبية	6,022.6	6,359.4
1.0%		-1.2%	3.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

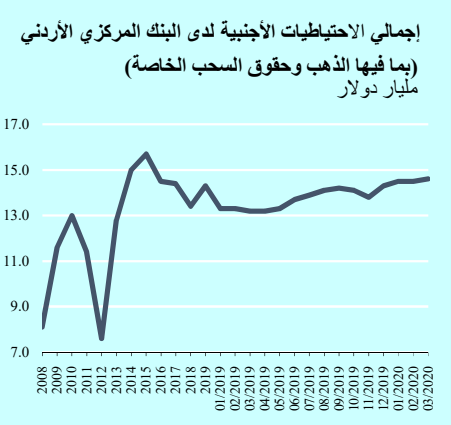

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 14,563.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهور.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 35.7 مليار دينار، مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الربع الاول من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 30.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.9 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

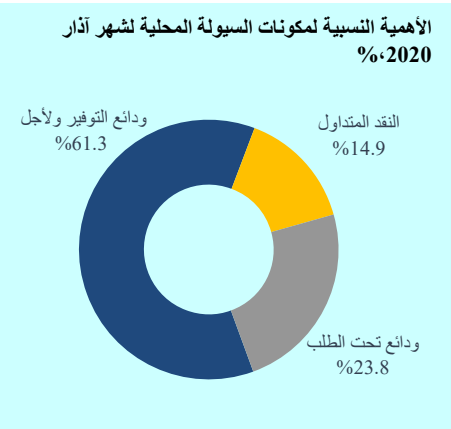

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 5.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

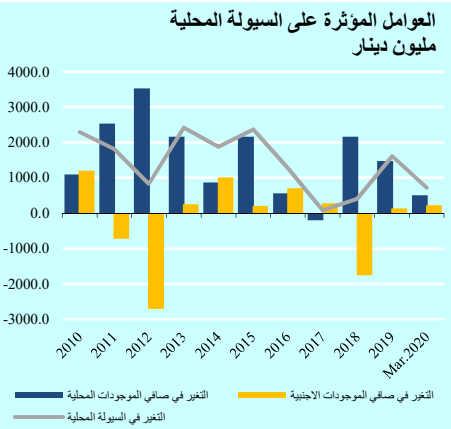

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 28.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 26.2 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 7.7 مليار دينار، بالمقارنة مع 7.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، وبالمقارنة مع رصيد مقداره 7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 10.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2019		نهاية آذار 2019	نهاية آذار 2020
7,506.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,093.0**	**7,724.5**
9,974.9	البنك المركزي	9,086.8	10,125.9
-2,468.0	البنوك المرخصة	-1,993.8	-2,401.4
27,462.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**26,165.8**	**27,960.9**
-4,810.9	البنك المركزي، منها:	-4,265.5	-3,645.5
570.3	الديون على القطاع العام (صافي)	511.5	242.7
-5,404.1	أخرى (صافي*)	-4,799.6	-3,911.1
32,273.5	البنوك المرخصة	30,431.3	31,606.4
11,335.3	الديون على القطاع العام (صافي)	10,521.9	11,526.6
24,724.3	الديون على القطاع الخاص	23,988.5	25,270.9
-3,786.1	أخرى (صافي)	-4,079.1	-5,191.0
34,969.7	**السيولة المحلية (M2)**	**33,258.8**	**35,685.4**
4,631.0	**النقد المتداول**	**4,317.1**	**5,318.8**
30,338.7	**الودائع، منها:**	**28,941.7**	**30,366.6**
6,237.6	بالعملات الأجنبية	6,094.4	6,455.8

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس، والثانية بتاريخ 16 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة اساس على نافذة الايداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

و قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.

كما قام البنك بإجراء اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.

وقام البنك باستحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

وتأتي هذه القرارات ضمن الإجراءات الهادفة لإحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني. والتي تهدف إلى تخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2019			آذار 2019	آذار 2020
4.00	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي		4.75	2.50
5.00	إعادة الخصم		5.75	3.50
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)		5.50	3.25
3.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة		4.00	2.00
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر		4.75	2.50
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع		4.75	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

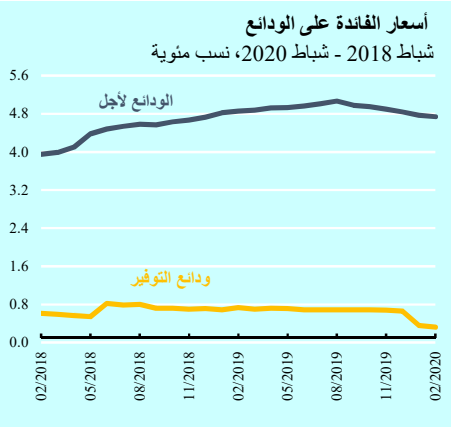

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.74%، لينخفض بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.32%، لينخفض بذلك بمقدار 34 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شباط من عام 2020 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.42%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

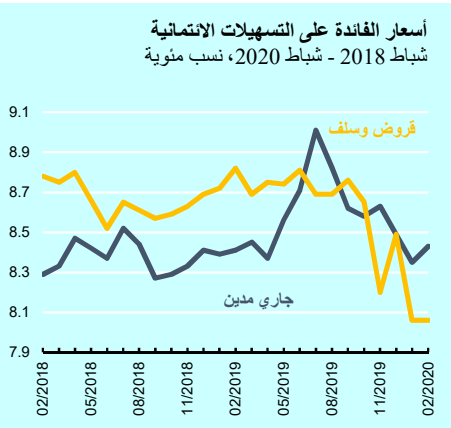

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.43%، لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.51%. لينخفض ذلك بمقدار 104 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2019		شباط 2019	شباط 2020	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.36	0.42	-2
0.66	توفير	0.73	0.32	-34
4.84	لأجل	4.86	4.74	-10
	التسهيلات الائتمانية			
9.55	كمبيالات واسناد مخصومة	8.87	8.51	-104
8.49	قروض وسلف	8.82	8.06	-43
8.49	جاري مدين	8.41	8.43	-6
9.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.79	9.31	-2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2020 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.06%، لينخفض ذلك بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما نسبته 9.31%، لينخفض بذلك مقدار نقطتي أساس عن نهاية الشهر السابق وعن نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2020 بما مقداره 556.7 مليون دينار، أو ما نسبته (2.1%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 240.5 مليون دينار (0.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الربع الأول من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 541.5 مليون دينار (2.3%)، والمؤسسات المالية بمقدار 100.2 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار31.7 مليون دينار (6.3%). في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 83.2 مليون دينار (4.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 33.4 مليون دينار (5.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 35,323.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 18.2 مليون دينار (0.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل انخفاض بلغ 93.6 مليون دينار (0.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.8 مليار دينار و8.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.7 مليار دينار للودائع بالدينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية الربع الأول 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2020 حوالي 57.0 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 65.3 مليون دينار (53.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 68.7 مليون دينار (70.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 284.4 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 69.6 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

- **عدد الأسهم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2020 بمقدار 63.5 مليون سهم (54.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 52.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 22.7 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 261.2 مليون سهم، بالمقارنة مع 249.4 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2020 انخفاضاً قدره 167.7 نقطة (9.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,668.2 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 77.8 نقطة (3.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 147.0 نقطة (8.1%) مقابل ارتفاع قدره 5.5 نقطة (0.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 253.9 نقطة (10.4%)، وقطاع الخدمات بمقدار 78.6 نقطة (6.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 2.5 نقطة (0.1%)، وذلك عن مستوياته المسجلة في نهاية عام 2019.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2019		آذار 2019	2020
1,815.2	الرقم القياسي العام	1,914.3	1,668.2
2,450.0	القطاع المالي	2,660.7	2,196.1
1,857.0	قطاع الصناعة	1,847.2	1,859.5
1,293.0	قطاع الخدمات	1,288.7	1,214.5

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2020 ما مقداره 13.1 مليار دينار، منخفضة بمقدار 1,483.7 مليون دينار (10.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 733.7 مليون دينار (4.4%) خلال نفس الشهر من عام 2019. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,777.2 مليون دينار (11.9%) مقارنة مع ارتفاع قدره 312.8 مليون دينار (1.9%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

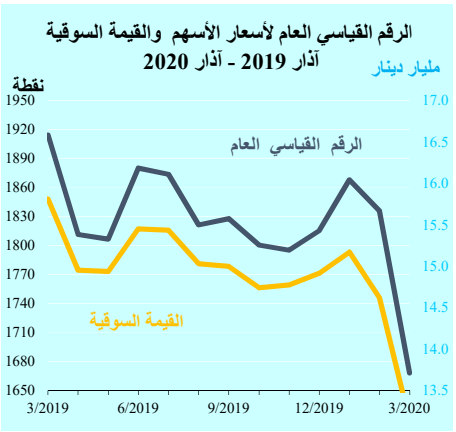

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 4.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 40.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2020 ما قيمته 5.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 9.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 35.5 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 42.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2019		آذار 2019	آذار 2020
1,585.4	حجم التداول	165.9	57.0
6.4	معدل التداول اليومي	7.9	4.8
14,914.8	القيمة السوقية	15,809.9	13,137.6
1,247.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	103.2	52.3
114.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-40.6	-4.7
528.7	شراء	47.6	5.1
414.6	بيع	88.2	9.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 2.1%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال الربع الرابع عام 2019، مقابل نمو نسبته 3.6% خلال ذات الربع من عام 2018.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2019 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2019، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال عام 2018.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الاول من عام 2020 بنسبة 1.9%، مقابل نمو نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2019.

- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2019 ليصل إلى 19.0% (17.0% للذكور و27.0% للإناث)، وذلك مقابل 18.6% (16.5% للذكور و 26.8% للإناث) خلال عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين15-19 سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.2%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته 2.0% خلال عام 2019، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.6% خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.2% خلال عام 2018). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال عام 2019، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7%، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال عام 2018، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7%خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال عام 2018.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2017-2019، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.8	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.3	3.5	4.1	**3.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2019، %

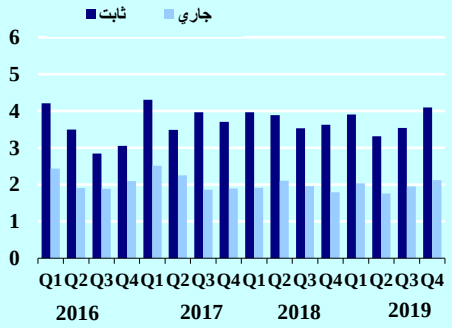

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"(0.2 نقطة مئوية) . وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2019.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2018	2019	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.9	2.0	1.9	2.0
الزراعة	3.2	2.6	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	0.5	5.5	-	0.1
الصناعات التحويلية	1.4	1.2	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	2.2	1.8	0.1	0.1
الإنشاءات	-0.3	-0.4	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.0	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.0	1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	3.2	0.3	0.3
خدمات المال والتامين	3.4	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.5	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.8	3.3	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	2.1	0.1	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.7	2.6	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"المطاعم والفنادق"، و"خدمات المال والتأمين"، شهدت قطاعات الزراعة، و"الصناعات التحويلية"، و"الكهرباء والمياه"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و" تجارة الجملة والتجزئة"، تباطؤاً في أدائها، فيما لا يزال قطاع الإنشاءات يشهد تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل انتاج الفوسفات (17.6%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (21.4%)، وحجم التداول في سوق العقار (16.1%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (15.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	2019	المؤشـــر	2019	الفترة المتاحة	2020
-21.5	-35.1	**المساحات المرخصة للبناء**	-43.7		-21.4
-7.0	-6.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-4.4		-15.1
-12.7	5.6	المنتجات الغذائية	-		-
-7.2	7.8	منتجات التبغ	-		-
-16.9	-20.8	منتجات نفطية مكررة	-	كانون ثاني- شباط	-
-4.3	-7.1	صنع الملابس	-		-
-5.6	-7.2	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-		-
27.7	14.3	المنتجات الكيميائية	-		-
0.5	5.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	7.8		-2.5
-6.2	2.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		
0.6	5.5	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		
3.8	1.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	2.1		-5.9
10.6	-16.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-8.5		-5.0
7.4	14.5	**عدد المغادرين**	16.1	كانون ثاني- شباط	7.2
-13.1	-12.0	**حجم التداول في سوق العقار**	-23.9		-16.1
-7.8	13.8	**انتاج الفوسفات**	3.4		17.6

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 1.9% خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2019. يجدر بالذكر بأن دائرة الإحصاءات العامة قامت بتغيير سنة الأساس لسلة المستهلك (CPI) لتصبح 2018 بدلاً من 2010. وجاء معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 7.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.7% خلال الربع الأول من عام 2019.
  - مجموعة النقل والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.4% خلال الربع الأول من عام 2019.

معدل التضخم خلال الربع الاول للأعوام (2012-2020)، %

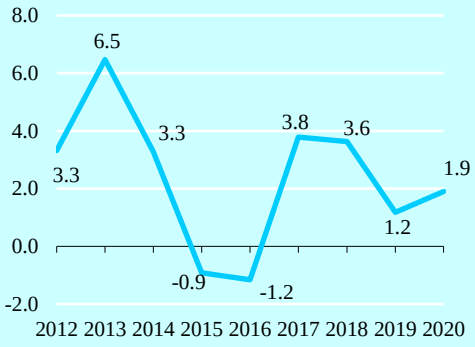

معدل التضخم خلال الربع الأول للعامين 2019 - 2020

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2019	2020	2019	2020
جميع المواد	**100.0**	**1.2**	**1.9**	**1.2**	**1.9**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**1.0**	**2.9**	**0.3**	**0.8**
الغذاء	**23.8**	**1.0**	**3.2**	**0.2**	**0.8**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	6.0	1.3	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	5.6-	5.5	0.3-	0.3
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	1.8-	1.0	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	2.2-	3.5	0.1-	0.1
الزيوت والدهون	1.7	2.8	1.6-	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	4.7-	7.1	-0.1	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	12.3	4.6	0.3	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**0.1-**	**2.0-**	**0.0**	**-0.1**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.4	0.1	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	0.1-	2.0-	0.0	-0.1
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**2.5-**	**0.3-**	**-0.1**	**0.0**
4) المساكن، منها:	**23.8**	**1.8**	**1.0**	**0.4**	**0.2**
الإيجارات	17.5	1.9	1.2	0.3	0.2
الوقود والإنارة	4.7	1.5	0.3	0.1	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**1.1**	**0.8**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**2.8**	**1.1**	**0.1**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	**0.4**	**3.9**	**0.1**	**0.6**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**3.2-**	**3.3**	**-0.1**	**0.1**
10) التعليم	**4.3**	**7.0**	**2.8**	**0.3**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**3.7**	**0.9**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**0.2**	**1.3**	**0.0**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.8% خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 1.2% مقابل ارتفاع نسبته 1.9% خلال الربع الأول من عام 2019.
- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.0% خلال الربع الأول من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 1.1 نقطة مئوية.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات ابرزها "الزيوت والدهون" (1.6%)، "الملابس والأحذية" (0.3%) و"التبغ والسجائر"(2.0%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 0.1 نقطة مئوية.

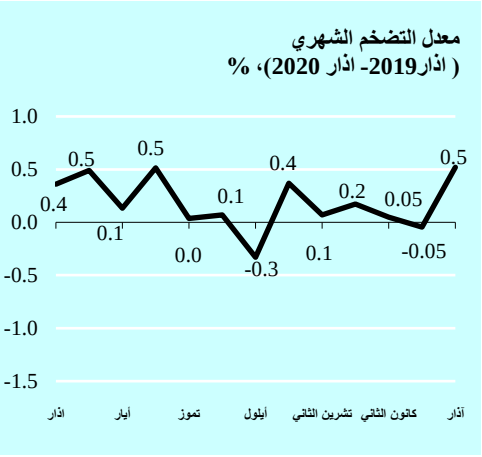

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر اذار من عام 2020 فقد شهد ارتفاع بنسبة 0.5% بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2020). ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (7.6%)،"اللحوم والدواجن"(5.8%)، من جهة، وانخفاض أسعار النقل (1.1%) والمساكن (0.3%) من جهة أخرى.

سوق العمل

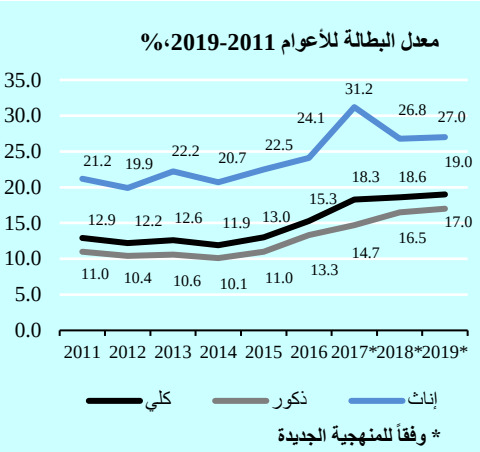

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.0% (17.0% للذكور و27.0% للإناث) خلال عام 2019، وذلك مقابل 18.6% (16.5% للذكور و26.8% للإناث) خلال عام 2018.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال عام 2019 في الفئتين العمريتين 19-15سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.2%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.5%خلال 2019.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.3% (54.0% للذكور و14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 36.2% (56.9% للذكور و15.9% للإناث) خلال عام 2018.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.8%

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 106.2 مليون دينار (-2.0% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 123.0 مليون دينار (-2.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (65.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 171.4 مليون دينار (-3.3% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 161.0 مليون دينار (-3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر شباط 2020عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 129.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,867.4 مليون دينار (57.1% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 38.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,299.8 مليون دينار (39.3% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 91.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 30,167.2 مليون دينار (96.5% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 65.8 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,212.3 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية شهر شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 195.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,655.1 مليون دينار (53.3% من GDP). كما ارتفع صافي الرصيد القائم للدين العام بمقدار 156.8 مليون دينار، ليصل إلى 28,954.9 مليون دينار (92.6% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 22.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.7% لتصل الى 494.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2020، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 45.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,199.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع المنح الخارجية بمقدار 27.3 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 17.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو	كانون الثاني - شباط		معدل النمو
	2019	2020	%	2019	2020	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**471.6**	**494.0**	**4.7**	**1,154.1**	**1,199.1**	**3.9**
الإيرادات المحلية، منها:	458.9	488.0	6.3	1,116.1	1,133.8	1.6
الإيرادات الضريبية، منها:	279.7	379.9	35.8	768.3	885.1	15.2
ضريبة المبيعات	204.7	283.9	38.7	506.5	608.3	20.1
الإيرادات الأخرى	178.3	107.5	39.7-	346.6	247.8	28.5-
المنح الخارجية	12.8	6.0	53.1-	38.0	65.3	71.8
إجمالي الإنفاق، منها:	**680.7**	**705.9**	**3.7**	**1,277.1**	**1,305.2**	**2.2**
النفقات الجارية	637.4	690.5	8.3	1,230.4	1,285.8	4.5
النفقات الرأسمالية	43.3	15.4	64.4-	46.7	19.5	58.2-
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**209.1-**	**211.9-**	**-**	**123.0-**	**106.2-**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**-**	**-**	**-**	**2.4-**	**2.0-**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 17.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,133.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 116.8 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 98.8 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.2 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

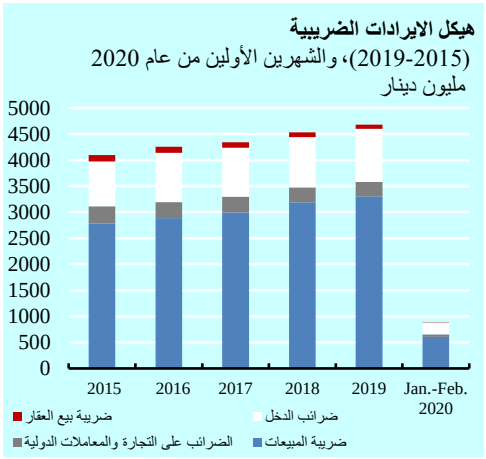

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 116.8 مليون دينار،أو ما نسبته 15.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 885.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 78.1% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 101.8 مليون دينار، أو ما نسبته 20.1%، لتبلغ 608.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 58.5 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 55.1 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 10.6 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 1.3 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 24.1 مليون دينار، أو ما نسبته 12.1%، لتصل إلى 222.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 25.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 22.0 مليون دينار، أو ما نسبته 14.0%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 80.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 179.4 مليون دينار. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 2.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8% لتصل إلى 43.3 مليون دينار.

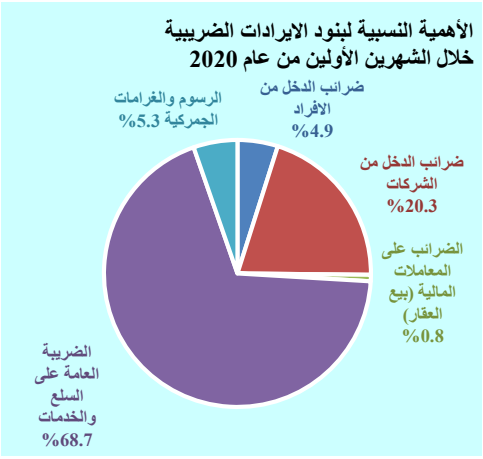

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 3.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، لتصل إلى 47.1 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 5.9 مليون دينار، أو ما نسبته 46.1%، لتصل إلى 6.9 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 98.8 مليون دينار، أو ما نسبته 28.5%، لتصل إلى 247.8 مليون دينار.وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 99.5 مليون

دينار لتبلغ 69.4 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 16.1 مليون دينار لتبلغ 123.2 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 16.7 مليون دينار لتبلغ 55.2 مليون دينار (منها 51.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 35.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 0.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 1.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 27.3 مليون دينار، أو مانسبته 71.8%، لتصل إلى 65.3 مليون دينار، مقابل 38.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

■ النفقات العامة

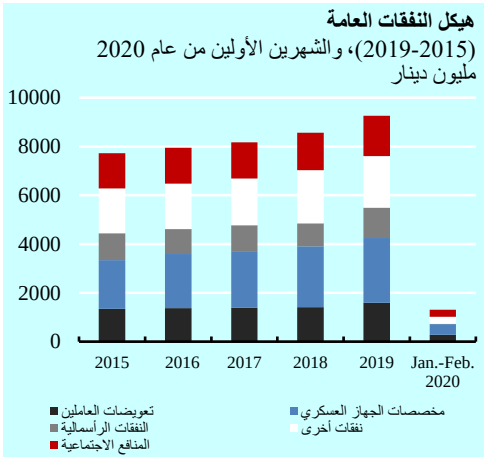

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2020 بمقدار 25.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 705.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2020، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 28.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 1,305.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 4.5%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 58.2%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 55.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.5%، لتصل إلى ما مقداره 1,285.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 98.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة أعلى من ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 88.2%، مقابل 90.7% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 36.5 مليون دينار، لتصل إلى 284.2 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 32.8 مليون دينار، لتصل إلى 259.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 20.2 مليون دينار، ليبلغ 224.0 مليون دينار.

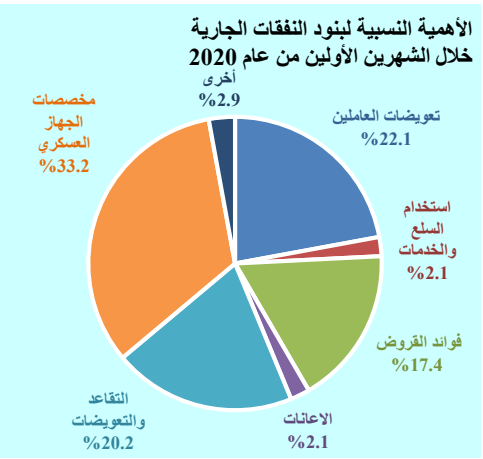

- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.2 مليون دينار، لتصل إلى 427.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 2.6 مليون دينار، لتصل إلى 27.4 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 13.0 مليون دينار، ليبلغ 27.0 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 27.2 مليون دينار، أو ما نسبته 58.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 19.5 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

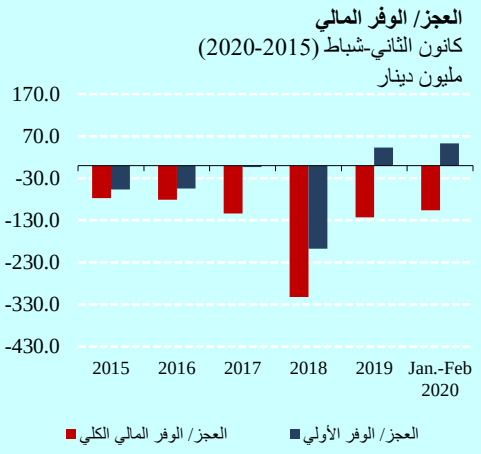

- حققت الموازنة العامة، عجزاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 106.2 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 123.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي إلى GDP نحو 2.0% مقابل عجز نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 171.4 مليون دينار (-3.3% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 161.0 مليون دينار (-3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

- سجلت الموازنة العامة فائضاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 52.6 مليون دينار (1.0% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2020، بالمقارنة مع فائض أولي مقداره 42.8 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، يرتفع الفائض الأولي ليصل الى نحو 117.8 مليون دينار (2.3% من GDP)، مقابل فائض أولي مقداره 80.8 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام

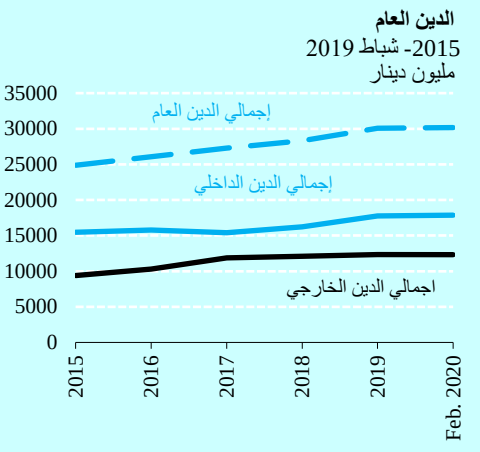

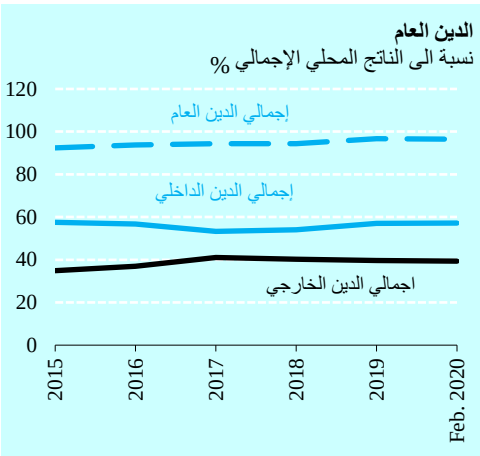

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 129.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,867.4 مليون دينار (57.1% من GDP مقابل 57.0% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 160.1 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 30.7 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 15,376.3 مليون دينار و2,491.1 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 160.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 15,100.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 30.7 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 1,953.1 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 38.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,299.8 مليون دينار (39.3% من GDP مقابل 39.7% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 74.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.9%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.4%، والدينار الكويتي (5.0%)، ووحدة حقوق السحب الخاصة (3.5%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط 2020 بمقدار 91.0 مليون دينار، ليصل إلى نحو 30,167.2 مليون دينار (96.5% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2020 بمقدار 65.8 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,212.3 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر شباط 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 195.2 مليون دينار، ليبلغ 16,655.1 مليون دينار (53.3% من GDP مقابل 52.9% من GDP في نهاية عام 2019). كما ارتفع صافي الرصيد القائم للدين العام بمقدار 156.8 مليون دينار ليبلغ 28,954.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 92.6% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 92.6% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بمقدار 41.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 150.8 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 85.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 65.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

أيار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2020		معدل النمو %
		نيسان	أيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	625	550	-12.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	840	765	-8.9
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	990	915	-7.6
السولار	فلس/لتر	465	395	-15.1
الكاز	فلس/لتر	465	395	-15.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	262.7	225.6	-14.1
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	280	195	-30.4
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	285	200	-29.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	300	215	-28.3
الإسفلت	دينار/طن	257.6	220.5	-14.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/5/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2020.

نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر لشهر نيسان 2020.

- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:

  - إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.
  - وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.
  - اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، ولذلك على النحو التالي:
    - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.
    - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبتهم.
    - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبتهم أو راتبهم.
    - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبتهم، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العامين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
    - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.

- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافأت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات الي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.
- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.
- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطلة أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وايقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- ايقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وامانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

♦ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:

  - يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
  - يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تارخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
  - يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
  - لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.

- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.

- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

رابعاً: القطـاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2020 بنسبة 11.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 486.6 مليون دينار. اما خلال الشهرين الاولين من عام 2020 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 14.5% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل الى 986.6 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2020 بنسبة 5.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 1,114.4 مليون دينار. اما خلال الشهرين الاولين من عام 2020 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل الى 2,202.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2020 ارتفاعاً نسبته 1.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 627.8 مليون دينار. اما خلال الشهرين الاولين من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 12.0% ليصل الى 1,215.6 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2020 بنسبة 56.5% مقارنة بذات الشهر من عام 2019 لتصل الى 132.2 مليون دينار. اما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 10.7% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 60.3% خلال شهر اذار من عام 2020 مقارنة بذات الشهر من عام 2019 لتصل الى 30.9 مليون دينار. اما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 16.6% لتصل الى 191.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر اذار من عام 2020 بنسبة 6.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليصل إلى 194.6 مليون دينار. أما خلال الربع الاول من عام 2020 فقد انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 5.4% لتصل الى 600.2 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,944.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 128.7 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 40.7 مليون دينار خلال الشهرين الاولين من عام 2020، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 88.0 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2019 ليبلغ 3,056.1 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط			
	2019	معدل النمو (%)	2020	معدل النمو (%)
	القيمة	2019/2018	القيمة	2020/2019
التجارة الخارجية	2,968.1	1.0	3,056.1	3.0
الصادرات الكلية	861.5	10.4	986.6	14.5
الصادرات الوطنية	725.2	12.0	853.9	17.7
المعاد تصديره	136.3	2.5	132.7	-2.6
المستوردات	2,242.9	-2.1	2,202.2	-1.8
الميزان التجاري	-1,381.4	-8.6	-1,215.6	-12.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط		
	2019	2020	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	201.6	261.1	29.5
الهند	98.1	105.1	7.1
السعودية	71.7	73.8	2.9
العراق	59.0	57.9	-1.9
الامارات	18.7	48.9	161.5
الكويت	18.8	28.0	48.9
لبنان	10.6	17.5	65.1
المستوردات			
السعودية	419.0	444.2	6.0
الصين	360.2	333.9	-7.3
الولايات المتحدة الأمريكية	176.3	179.0	1.6
مصر	137.0	90.6	-33.9
المانيا	112.0	81.3	-27.4
إيطاليا	66.3	67.6	2.0
الامارات	56.5	67.2	18.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكلية للمملكة خلال الشـهرين الاولين من عـام 2020 ارتفـاعاً نسـبته 14.5% لتصـل إلى 986.6 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 128.7 مليون دينـار (17.7%) لتصـل إلى 853.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 3.6 مليون دينـار (2.6%) لتصـل إلى 132.7 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنيـة خلال الشـهرين الاولين من عام 2020 بالمقارنـة مع نفس الفترة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات من "حـامض الفوسـفوريك" بمقدار 25.2 مليون دينار لتصـل إلى 43.6 مليون دينار. وقد اسـتحوذت الهند وبنغلادش على مـا نسـبتـه 96.1% من إجمـالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفـاع الصـادرات من الملابس بمقدار 24.7 مليون دينار (12.3%) لتصـل إلى 225.0 مليون دينار. وقد اسـتحوذت الولايـات المتحـدة الأمريكية على ما نسبته 89.5% من إجمالي صادرات الملابس.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال الشـهرين الأولين من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**725.2**	**853.9**	**17.7**
الملابس	**200.3**	**225.0**	**12.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	179.2	201.3	12.3
منتجات دوائية وصيدلية	**42.8**	**52.2**	**22.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	5.6	9.6	72.2
السعودية	7.7	8.7	13.7
العراق	6.5	7.6	15.7
الامارات	2.6	4.7	80.8
البوتاس	70.8	50.2	-29.1
ماليزيا	1.3	14.7	-
الهند	25.2	10.8	-57.1
البرازيل	0.0	5.5	-
حامض الفوسفوريك	18.4	43.6	137.0
الهند	13.6	36.1	164.5
بنغلادش	0.0	5.8	-
الاسمدة	39.8	42.3	6.3
الهند	32.0	31.9	-0.2
اسبانيا	0.0	2.0	-
رومانيا	0.0	1.4	-
الفوسفات	39.2	41.4	5.6
الهند	24.8	23.6	-4.9
اندونيسيا	13.6	14.3	5.0
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	17.3	23.8	37.4
العراق	9.5	12.4	30.5
السعودية	3.8	4.7	23.7
الخضروات	19.4	21.8	12.7
السعودية	3.3	3.7	11.2
الامارات	3.6	3.7	4.2
الكويت	4.2	3.2	-23.8
البحرين	2.4	2.7	12.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

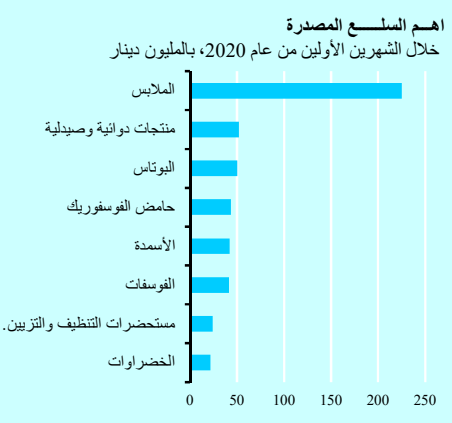

- ارتفاع الصـادرات من "منتجات دوائية وصـيدلية" بمقدار 9.4 مليون دينار(22.0%) لتصل إلى 52.2 مليون دينار، وقد استحوذت أسـواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسـعودية والعراق والامـارات على مـا نسـبتـه 58.6% من إجمالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.

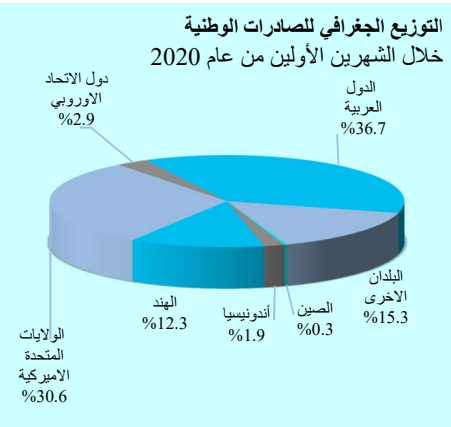

- ارتـفـاع الصـادرات مـن "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقـدار 6.5 مليون دينار (37.4%) لتصـل إلى 23.8 مليون دينـار. وقـد اسـتحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على مـا نسـبتـه 71.8% من إجمالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصـادرات من الأسـمدة بمقدار 2.5 مليون دينار (6.3%)، لتصـل إلى 42.3 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من الهند واسـبانيا ورومانيا على ما نسـبته 83.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض الصـادرات من البوتاس بمقدار 20.6 مليون دينار (29.1%) لتصـل إلى 50.2 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من ماليزيا والهند والبرازيل على ما نسبته 61.8% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس و"حامض الفوسفوريك" والأسمدة والفوسفات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الشهرين الأولين من عام 2020 على ما نسبته 58.6% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والإمارات والكويت ولبنان على ما نسبته 69.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 مقارنة مع 66.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بنسبة 1.8% لتصل إلى 2,202.2 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 2.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

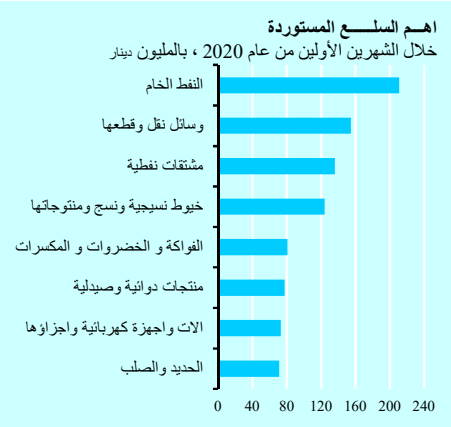

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 63.9 مليون دينار (32.0%) لتصل الى 136.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والمملكة المتحدة ما نسبته 93.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 58.0 مليون دينار (27.3%)، لتصل إلى 154.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الامريكية والمانيا ما نسبته 63.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 14.6 مليون دينار (16.6 %)، لتصل إلى 73.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية وتركيا ما نسبته 50.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من " النفط الخام " بمقدار 77.0 مليون دينار، (57.5%)، لتصل إلى 210.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**2242.9**	**2202.2**	**-1.8**
النفط الخام	**133.9**	**210.9**	**57.5**
السعودية	133.9	190.1	42.0
العراق	0.0	20.8	-
وسائل النقل و قطعها	**212.6**	**154.6**	**-27.3**
كوريا الجنوبية	26.4	28.7	8.7
اليابان	28.8	25.6	-11.1
الولايات المتحدة الأمريكية	52.0	23.4	-55.0
المانيا	31.2	21.0	-32.7
مشتقات نفطية	**199.9**	**136.0**	**-32.0**
السعودية	111.7	121.7	9.0
المملكة المتحدة	0.0	5.7	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**107.1**	**124.1**	**15.9**
الصين	49.9	55.3	10.8
تايوان	24.5	30.1	22.9
تركيا	6.8	9.8	44.1
الفواكه والخضروات والمكسرات	**55.3**	**80.5**	**45.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	8.7	12.6	44.5
مصر	5.2	9.9	92.3
ايران	0.4	6.8	-
منتجات دوائية وصيدلية	**40.8**	**77.4**	**89.9**
المانيا	4.5	12.1	171.6
الولايات المتحدة الأمريكية	3.9	7.8	100.0
فرنسا	3.6	5.7	58.8
آلات وأجهزه كهربائية واجزاؤها	**87.7**	**73.1**	**-16.6**
الصين	38.1	27.6	-27.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	4.6	109.1
تركيا	7.2	4.5	-37.5
الحديد والصلب	**48.8**	**71.2**	**45.9**
روسيا	4.6	14.9	223.3
السعودية	15.6	10.2	-34.3
اوكرانيا	8.8	8.6	-1.5

دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 36.6 مليون دينار (89.9%) لتصل الى 77.4 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من المانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ما نسبته 33.1% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 25.2 مليون دينار (45.6%) لتصل إلى 80.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وإيران ما نسبته 36.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" و"وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 42.1% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2020 مقابل ما نسبته 39.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من السعوديه والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وألمانيا وإيطاليا والامارات خلال الشهرين الأولين من عام 2020 على ما نسبته 57.4% من إجمالي المستوردات مقابل 59.2% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
خلال الشهرين الأولين من عام 2020

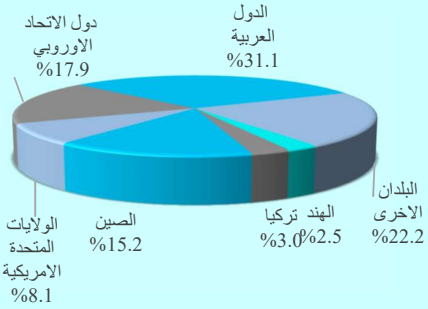

المعاد تصديره

شـهدت السـلع المعاد تصـديرها خلال شـهر شـباط من عام 2020 انخفاضـاً مقداره 6.5 مليون دينار (8.9%) مقارنة بنفس الشـــهر من عام 2019 لتبلغ 66.5 مليون دينار. اما خلال الشـــهرين الأولين من عام 2020 فقد انخفض المعاد تصـــديره بمقدار 3.6 مليون دينار (2.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 132.7 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شـــهد عجز الميزان التجاري خلال شـــهر شـــباط من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 11.7 مليون دينار (1.8%) مقارنة بنفس الشـهر من عام 2019 ليبلغ 627.8 مليون دينار. اما خلال الشـــهرين الأولين من عـام 2020 فقـد انخفض عجز الميزان التجـاري بمقـدار 165.8 مليون دينار (12.0%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 1,215.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر اذار من عام 2020 بنسبة 6.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 194.6 مليون دينار. أما خلال الربع الاول من عام 2020 فقد انخفض اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 34.0 مليون دينار (5.4%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 600.2 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر اذار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 171.9 مليون دينار (56.5%) لتصل إلى 132.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019. اما خلال الربع الأول ين من عام 2020 فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 10.7% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر اذار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 46.9 مليون دينار (60.3%) لتصل إلى 30.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019. اما خلال الربع الاول من عام 2020 فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 16.6% لتصل الى 191.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2019 إلى ما يلي:

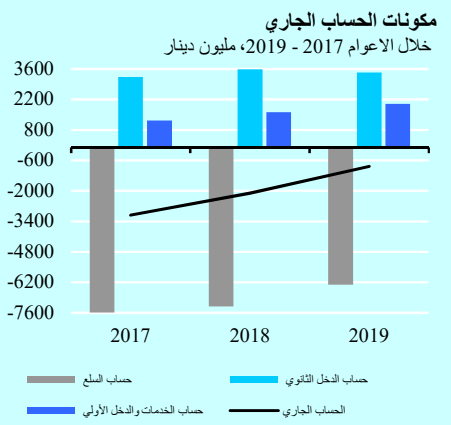

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,817.2 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع 3,183.5 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 1,004.7 مليون دينار (13.7%) ليصل إلى 6,309.8 مليون دينار مقابل 7,314.5 مليون دينار خلال عام 2018.
  - ارتفاع الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 465.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 2,225.1 مليون دينار.
  - ارتفاع العجز المسجل في صافي حساب الدخل الاولي بمقدار 81.5 مليون دينار ليصل إلى 223.3 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع عجز بلغ 141.8 مليون دينار خلال عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 89.0 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 7.5 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2019 بمقدار 157.8 مليون دينار ليصل 3,434.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,592.6 مليون دينار خلال عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 135.9 مليون دينار ليبلغ نحو 944.0 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 21.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.8 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2019 تدفقاً للداخل بمقدار 48.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال عام 2018 والذي بلغ في حينها 24.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,276.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,816.5خلال عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار المباشر خلال عام 2019 صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 752.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 129.6 مليون دينار خلال عام 2018.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,540.8 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,586.5 مليون دينار في عام 2018.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 133.2 مليون دينار خلال عام 2019، مقارنة بانخفاض مقداره 676.2 مليون دينار خلال عام 2018.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,944.6 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,149.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 519.8 مليون دينار ليصل إلى 18,379.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 584.9 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 53.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 1,314.8 مليون دينار ليصل إلى 51,324.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 772.8 مليون دينار (3.1%)، ليبلغ 25,703.8 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 723.4 مليون دينار (16.0%)، ليبلغ 5,251.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 527.2 مليون دينار (6.0%) (ارتفاعها بمقدار 592.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 64.9 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل الى 9,261.1 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض طويلة الاجل للقطاعات الأخرى بمقدار 301.1 مليون دينار (16.8%) ليصل الى 2,097.4 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 838.1 مليون دينار(10.5%) لتبلغ 7,164.2 مليون دينار.
- انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 178.1 مليون دينار (33.2%) ليصل إلى 358.5 مليون دينار.